

عنوان المشروع

"أثر ضعف التخطيط والتمويل على فشل الشركات الناشئة والصغيرة في الرياض، المملكة العربية السعودية"

اسم الطالب

مصطفى الابراهيم

هوية الطالب

221002494

مشروع تخرج- 2

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2025/06/29- الفصل الدراسي الثاني

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله يكتمل السعي والاجتهاد.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى جامعة ميدأوشن، ممثلة بكادرها الأكاديمي والإداري، لما قدموه من دعم علمي وبيئة محفزة على البحث والمعرفة.

كما أخص بالشكر والتقدير أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا بعلمهم، وفتحوا لي آفاقاً جديدة في التفكير والتحليل، وكانوا مصدر إلهام في رحلتي البحثية.

ولا يفوتني أن أعبر عن خالص امتناني لكل من قدم لي يد العون خلال مراحل إعداد هذا المشروع، سواء بالمشورة أو التشجيع أو التيسير.

لأسرتي العزيزة، وزوجتي الصبورة، وإخوتي وأصدقائي، كل الشكر والتقدير لدعمكم المعنوي والروحي المستمر، الذي لولاه لما تحقق هذا الإنجاز.

جزاكم الله خيراً، وجعل ذلك في ميزان حسناتكم، ووفقنا جميعاً لما فيه الخير والعلم النافع.

الإهداء

إلى من غرس فيَّ الإيمان، وربَّاني على القيم،
إلى من كان دعاؤهم زادي في كل محطة، وسندًا في كل لحظة...
إلى والديَّ العزيزين، أنتم جذور إنجازي وسبب ثباتي.
وإلى زوجتي الغالية، رفيقة دربي، ونبض راحتي، التي كانت سندًا حقيقيًا في كل لحظة تعب أو تردد.
وإلى إخوتي الأعزاء، أصحاب الروح الواحدة والدعم المتواصل.
وإلى أصدقائي الصادقين، الذين لم يخلوا بالمساندة والنصح،
وإلى كل من ساندني بقلبه، أو بكلمة، أو بدعاء صادق...
وإلى أساتذتي الكرام، من كانت كلماتهم وقودًا للعلم، وإخلاصهم نورًا على طريق المعرفة.
أهدي هذا العمل المتواضع إليكم جميعًا، عربون وفاء وامتنان،
راجيًا من الله أن يكون خطوةً مباركةً في سبيل العلم والعمل.

مستخلص الدراسة

الهدف:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب الرئيسة لفشل الشركات الناشئة والصغيرة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، مع التركيز على ضعف التخطيط الاستراتيجي، نقص التمويل، وتأثير العمالة غير النظامية. كما هدفت إلى توضيح مدى انعكاس هذه العوامل على استدامة المشاريع ضمن بيئة تنافسية محلية، وإبراز الفجوة بين المعرفة النظرية والممارسة العملية.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث جُمعت البيانات من خلال استبانة وُزعت على عينة من أصحاب ومديري المشاريع الصغيرة والناشئة. وتم تحليل النتائج باستخدام أساليب إحصائية كمية ونوعية لقياس أثر العوامل الإدارية والمالية والتنظيمية على احتمالية نجاح أو فشل المشاريع.

النتائج:

أظهرت النتائج أن:

1. ضعف التخطيط الاستراتيجي يعد من أبرز أسباب تعثر المشاريع.
2. محدودية التمويل وزيادة الالتزامات النظامية تُضعف القدرة التنافسية للشركات النظامية.
3. العمالة غير النظامية تمثل عامل ضغط مباشر يرفع نسب الفشل.
4. الوعي المسبق والتدريب في مجال إدارة المخاطر يسهمان في رفع فرص الاستمرارية.

الأهمية والتطبيقات:

تكمن أهمية الدراسة في تقديم دليل عملي لصنّاع القرار ورواد الأعمال، يُسهم في وضع سياسات أكثر عدالة وتعزيز استدامة المشاريع النظامية. كما تزود نتائجها الجهات الداعمة والرقابية بتوصيات لمعالجة الثغرات التنظيمية والمالية، وتفتح المجال أمام دراسات أعمق مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية:

فشل المشاريع الناشئة، ضعف التخطيط، نقص التمويل، العمالة غير النظامية، الاستدامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

جدول المحتويات

الشكر والتقدير.....	Error! Bookmark not defined.
الإهداء.....	2.....
مستخلص الدراسة.....	3.....
1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.1. المقدمة:.....	Error! Bookmark not defined.
1.2. مشكلة الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.2.1. فجوات على المستوى النظري.....	Error! Bookmark not defined.
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي.....	Error! Bookmark not defined.
1.3. أهمية الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.3.1. على المستوى النظري:.....	Error! Bookmark not defined.
1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....	Error! Bookmark not defined.
1.4. أسئلة الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.5. أهداف الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.6. فرضيات الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.7. نموذج الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.8. نطاق الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.9. مخطط المشروع.....	Error! Bookmark not defined.
2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	Error! Bookmark not defined.
2.1. المقدمة:.....	Error! Bookmark not defined.
2.2. المتغير المستقل.....	Error! Bookmark not defined.
2.3. المتغير التابع.....	Error! Bookmark not defined.
2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....	Error! Bookmark not defined.

2.5. الخاتمة.....	Error! Bookmark not defined.
3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
3.1. المقدمة.....	Error! Bookmark not defined.
3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث.....	Error! Bookmark not defined.
3.3. تصميم البحث.....	Error! Bookmark not defined.
3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات.....	Error! Bookmark not defined.
3.5. طريقة جمع البيانات.....	Error! Bookmark not defined.
3.6. أنواع البيانات.....	Error! Bookmark not defined.
3.7. إجراءات التحليل الإحصائي.....	Error! Bookmark not defined.
3.8. الخاتمة.....	Error! Bookmark not defined.
4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج.....	Error! Bookmark not defined.
4.1. المقدمة.....	Error! Bookmark not defined.
4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث).....	Error! Bookmark not defined.
4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات.....	Error! Bookmark not defined.
4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث).....	Error! Bookmark not defined.
4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.....	Error! Bookmark not defined.
4.6. الخاتمة.....	Error! Bookmark not defined.
5. الفصل الخامس: مناقشة النتائج والاستنتاجات.....	Error! Bookmark not defined.
5.1. المقدمة.....	Error! Bookmark not defined.
5.2. المساهمة النظرية.....	Error! Bookmark not defined.
5.3. المساهمة العملية.....	Error! Bookmark not defined.
5.4. التوصيات.....	Error! Bookmark not defined.
5.5. الدراسات المستقبلية.....	52.....
قائمة المراجع.....	53.....
الملاحق.....	54.....

جدول الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	النموذج المفاهيمي للدراسة	شكل (1.7)
18	مخطط المشروع المقترح	شكل (1.9)

جدول الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	وصف أداة جمع البيانات	جدول(3.5.1)
36	توزيع العينة حسب الجنس	جدول(4.2.1)
36	توزيع العينة حسب الفئة العمرية	جدول(4.2.2)
37	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	جدول(4.2.3)
37	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	جدول(4.2.4)
40	نتائج معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الاستبانة	جدول(4.3)
41	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة	جدول(4.4)
42	اختبار الفرضية الأولى (العوامل الإدارية)	جدول(4.5.1)
43	اختبار الفرضية الثانية (العوامل المالية)	جدول(4.5.2)
43	اختبار الفرضية الثالثة (العوامل التسويقية)	جدول(4.5.3)
43	اختبار الفرضية الرابعة (العوامل البيئية/التشريعية)	جدول(4.5.4)

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وتوجهات الدول نحو تنويع مصادر الدخل وتحفيز الابتكار، أصبحت الشركات الناشئة والصغيرة تمثل إحدى الركائز الأساسية لأي اقتصاد حيوي يسعى للنمو المستدام. وقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية هذا القطاع، فأدرجته ضمن أولويات رؤية 2030، وأطلقت العديد من البرامج والمبادرات لتشجيع ريادة الأعمال، مثل "منشآت"، و"كفالة"، و"باب رزق جميل"، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تمكين الأفراد وتحفيزهم على خلق مشاريعهم الخاصة.

ورغم هذا الزخم المؤسسي والدعم الحكومي، تُظهر الإحصاءات الميدانية والمشاهدات الواقعية أن نسبة كبيرة من المشاريع الناشئة والصغيرة تفشل خلال السنوات الثلاث الأولى من التأسيس. وتعود أسباب ذلك إلى عوامل متنوعة، منها ما يتعلق بالبنية الإدارية الداخلية، ومنها ما يرتبط بالبيئة التنظيمية والسوقية الخارجية. ومن أبرز هذه العوامل التي تم رصدها في الأدبيات والدراسات السابقة: **ضعف التخطيط الاستراتيجي**، و**نقص التمويل**، بالإضافة إلى تحدّي واقعي آخر يُهمَل غالباً، وهو **العمالة السائبة وغير النظامية** التي تنافس الشركات النظامية دون تحمّل الأعباء المالية نفسها، مما يخلق سوقاً غير متكافئة يُضعف من فرص بقاء المشاريع الملتزمة قانونياً. جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقاً من الحاجة الملحة إلى دراسة هذه الظاهرة في السياق المحلي لمدينة الرياض، حيث تشكّل مركزاً اقتصادياً وبيئة اختبار حقيقية للمشاريع الناشئة. كما أن هذه الدراسة تستجيب إلى فراغ بحثي في الأدبيات المحلية، حيث لم تتناول معظم الدراسات السابقة العلاقة المتداخلة بين **ضعف التخطيط، التمويل، والعمالة غير النظامية** كمجموعة متغيرات تؤثر على استدامة المشاريع في بيئة تنافسية كثيفة.

من هنا، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل معمق وفهم واقعي للأسباب المؤدية لفشل الشركات الناشئة والصغيرة، وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة من المشاريع في مدينة الرياض، معتمداً في منهجيته على الربط بين الأدبيات العلمية والواقع العملي، وصولاً إلى نتائج يمكن البناء عليها أكاديمياً وتطبيقياً.

1.2. مشكلة الدراسة

يشهد قطاع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالتوجهات الحكومية الطموحة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل، وتمكين الشباب من خلال تأسيس مشاريعهم الخاصة. وقد ساهمت برامج مثل “منشآت”، و”كفالة”، و”صندوق التنمية الصناعية” في بناء بيئة تشجيعية ظاهرًا تُحفّز الأفراد على دخول السوق بمشاريع مبتكرة أو خدمية.

إلا أن هذا النمو لم يكن متوازنًا مع نسب النجاح والاستدامة؛ إذ تُظهر البيانات الميدانية، والتقارير الاقتصادية، والملاحظات الواقعية أن شريحة كبيرة من المشاريع الناشئة، رغم انطلاقها الحماسية، تواجه الفشل خلال السنوات الثلاث الأولى. هذا الواقع يفرض علينا إعادة النظر في الأسباب الفعلية التي تؤدي إلى ذلك الفشل، خاصة في مدينة مثل الرياض، التي تحتضن أعلى كثافة من هذه المشاريع.

لقد تناولت العديد من الدراسات، عربيًا ودوليًا، بعض الأسباب الشائعة لفشل المشاريع الناشئة، مثل: **ضعف التخطيط الاستراتيجي**، أو **عدم كفاية التمويل**. وهذان العاملان – دون شك – يشكّلان حجر أساس في نجاح أو تعثر أي مشروع. غير أن النظرة المحدودة إلى هذه العوامل دون تحليل السياق المحلي قد تُنتج فهمًا غير مكتمل.

في مدينة الرياض تحديدًا، لا تنحصر المشكلة في داخل جدران الشركات الصغيرة، بل تمتد إلى ما حولها من بيئة اقتصادية غير متوازنة. أحد أبرز مظاهر هذا الخلل هو وجود العمالة السائبة وغير النظامية، التي تمارس أنشطة تجارية دون تسجيل رسمي أو التزام برسوم حكومية أو ضوابط سوقية. هذا النوع من المنافسة غير العادلة يُرهق المشاريع النظامية، التي تلتزم بدفع رسوم، وتوظيف عمالة نظامية، والتقيد بالأنظمة والتراخيص، مما يزيد من تكاليف التشغيل، ويقلل من قدرتها على الاستمرار.

وهنا تبرز ثغرة حقيقية في الأدبيات العلمية: فمعظم الدراسات السابقة التي تناولت فشل المشاريع ركّزت على الأسباب الداخلية، دون معالجة العلاقة بين الضغط المؤسسي الداخلي وبين الظروف السوقية الخارجية غير العادلة، مثل المنافسة من قبل العمالة غير النظامية.

هذه الفجوة هي ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال طرح السؤال المحوري الآتي:

ما مدى تأثير ضعف التخطيط الاستراتيجي، ونقص التمويل، وانتشار العمالة غير النظامية على فشل الشركات الناشئة والصغيرة في مدينة الرياض؟

تسعى الدراسة إلى تقديم إجابة علمية وعملية على هذا التساؤل، من خلال الربط بين عوامل الفشل الداخلي ومظاهر البيئة السوقية، بما يُساعد في بناء فهم واقعي أعمق، ويُسهّم في تقديم توصيات قابلة للتطبيق.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

رغم كثافة الإنتاج العلمي والأكاديمي في مجال ريادة الأعمال، إلا أن العديد من الدراسات النظرية التي تناولت أسباب فشل الشركات الناشئة اتسمت بنوع من التركيز الضيق، سواء من حيث طبيعة المتغيرات المدروسة أو السياق الجغرافي الذي اعتمدت عليه. وغالبًا ما دارت الإطارات النظرية لهذه الدراسات حول متغيرات تقليدية مثل ضعف الجدوى الاقتصادية، محدودية التسويق، أو قصور المهارات الإدارية، دون النظر بعمق إلى البنية الكلية للعوامل المركبة والمؤثرة سلوكيًا ومؤسسيًا على المشاريع الناشئة، خاصة في الدول النامية أو في البيئات ذات التنظيم الاقتصادي المتغير كما هو الحال في السعودية.

تُركّز الأدبيات الغربية في معظمها على نظريات تتعلق بدورة حياة المشروع، نموذج الابتكار، أو رأس المال المجازف، مما يجعلها مفيدة من حيث المبدأ لكنها غير منسجمة تمامًا مع السياق السعودي الذي يتسم بعوامل بيئية وتشريعية وسوقية فريدة. كما أن هناك ضعفًا في توظيف الأطر المفاهيمية التي تتعامل مع تداخل العوامل التنظيمية (كالتمويل والتخطيط) مع الظواهر الاقتصادية غير النظامية (كالعمالة السائبة).

بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرًا من النماذج النظرية في هذا المجال تفترض حيادية السوق وعدالته، ولا تأخذ بالحسبان أثر الممارسات غير النظامية على سلوك السوق ومصير الشركات الملتزمة بالقانون، مما يُشكل خللاً مفاهيميًا في تفسير أسباب الفشل من منظور واقعي.

ولذلك، تُسهم هذه الدراسة في سد فجوة نظرية مهمة من خلال محاولة دمج وتحليل ثلاث متغيرات جوهرية معًا:

- الضعف في البنية التخطيطية للمشاريع
 - محدودية الوصول إلى تمويل كافٍ
 - وجود بيئة تنافسية غير عادلة بفعل العمالة غير النظامية
- وذلك ضمن نموذج مفاهيمي يعكس الواقع السعودي تحديدًا، ويُعيد النظر في طبيعة العلاقة بين المشروع وبيئته المحيطة.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

رغم وجود العديد من المبادرات الحكومية والبرامج التمويلية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية لدعم الشركات الناشئة والصغيرة، إلا أن الواقع العملي يُظهر استمرار التحديات الجوهرية ذاتها، بل وتفاقم بعضها، مما يُشير إلى وجود فجوة تطبيقية واضحة بين السياسات المعلنة وواقع الشركات في السوق. فعلى سبيل المثال، لا تزال الشركات تواجه صعوبة في الوصول إلى مصادر تمويل مناسبة ومستقرة، سواء من الجهات المصرفية أو من الصناديق الموجهة، نتيجة لتشدد المعايير أو ضعف التأهيل المالي للمستفيدين. كما أن كثيرًا من أصحاب المشاريع لا يمتلكون الكفاءة الكافية في التخطيط الاستراتيجي أو إعداد دراسات الجدوى الواقعية، مما يجعل قراراتهم التشغيلية والمالية غير مستندة إلى أساس علمي متين. إضافة إلى ذلك، فإن إحدى أبرز الفجوات التطبيقية التي لا تزال تؤثر سلبيًا على هذه الفئة من المشاريع هي المنافسة غير العادلة الناتجة عن العمالة السائبة وغير النظامية، والتي تعمل خارج نطاق الأنظمة دون تحمّل التكاليف القانونية أو التشغيلية، مما يضع المشاريع النظامية في موقف ضعيف من حيث التسعير والاستمرارية. ورغم إدراك الجهات التنظيمية لخطورة هذه الظاهرة، إلا أن الإجراءات التطبيقية للحد منها ما تزال محدودة أو غير فعّالة في بعض القطاعات.

تُظهر هذه المؤشرات أن هناك نقصاً في الدراسات الميدانية المحلية التي تُقدّم فهماً عميقاً لهذه التحديات من وجهة نظر أصحاب المشاريع أنفسهم، وتُترجم ملاحظاتهم إلى توصيات قابلة للتطبيق.

وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة التطبيقية من خلال:

- جمع بيانات مباشرة من أصحاب المشاريع في الرياض
- تحليل تجاربهم مع التمويل، التخطيط، والمنافسة غير النظامية
- تقديم توصيات واقعية لصناع القرار وجهات الدعم، تنطلق من الواقع العملي لا من الفرضيات فقط

1.3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من التقاء واقع اقتصادي ضاغط تعيشه المشاريع الناشئة والصغيرة في المملكة العربية السعودية، مع نقص في التحليل المعمق للأسباب المركبة لفشل هذه المشاريع، خاصة في مدينة الرياض، التي تُعد البيئة الأكثر حيوية وتنافسية في السوق المحلي.

أولاً: الأهمية النظرية

تُسهّم هذه الدراسة في سد فجوة علمية قائمة في الأدبيات المتعلقة بريادة الأعمال، من خلال دمج وتحليل ثلاث متغيرات مؤثرة بشكل مترابط:

- ضعف التخطيط الاستراتيجي
- نقص التمويل
- وجود العمالة غير النظامية

وتُعتبر هذه المقاربة من المقاربات النادرة في الدراسات السعودية والعربية، حيث غالباً ما يتم تناول هذه العوامل بشكل منفصل، أو دون ربطها بسياق تنافسي محلي. وتُقدّم الدراسة إطاراً نظرياً يمكن اعتماده أو تطويره في أبحاث لاحقة، لقياس أثر هذه العوامل على استدامة المشاريع.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

على الصعيد العملي، تُقدّم الدراسة رؤية واقعية تستند إلى بيانات ميدانية من أصحاب المشاريع الناشئة أنفسهم، مما يُعزز من مصداقية النتائج وقابليتها للتطبيق. ويمكن أن تُفيد هذه النتائج كلاً من:

- رواد الأعمال: لفهم المخاطر الخفية التي قد تواجههم، وتفاديها عند التخطيط أو التشغيل.
- الجهات الداعمة والتمويلية: لتحسين آليات الدعم، وتوجيه برامجهم وفقاً لاحتياجات واقعية.
- الهيئات التنظيمية والرقابية: لتقييم أثر العمالة غير النظامية على توازن السوق ووضع سياسات أكثر إنصافاً وعدالة.

كما أن الدراسة تُقدّم مدخلاً عملياً لتطوير أدوات التدريب والتأهيل لرواد الأعمال، بحيث لا يُقتصر الاهتمام على تمويل المشروع، بل يُشمل أيضاً التخطيط، تقييم السوق، وإدارة المنافسة غير النظامية.

1.3.1. على المستوى النظري:

تُسهّم هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري المرتبط بريادة الأعمال وفشل المشاريع الصغيرة من خلال تقديم نموذج تحليلي يُركّز على التفاعل بين ثلاث متغيرات أساسية لم تُدرس بعمق في الأدبيات المحلية بشكل مترابط، وهي: ضعف التخطيط الاستراتيجي، نقص التمويل، وانتشار العمالة غير النظامية.

فبينما ركّزت العديد من الدراسات السابقة على أحد هذه العوامل بشكل منفصل، فإن هذه الدراسة تسعى إلى بناء تصور نظري متكامل يُفسّر العلاقة بين البيئة الداخلية للشركة (التخطيط والتمويل) والبيئة الخارجية غير المنظمة (العمالة غير النظامية) كأطراف متداخلة في صياغة احتمالات النجاح أو الفشل.

إضافة إلى ذلك، تُتيح الدراسة فرصة توسيع مفاهيم التنافسية والعدالة السوقية في نماذج تقييم فشل المشاريع، وهو ما قد يفتح الباب لمزيد من الدراسات النظرية التي تُعيد النظر في طريقة تقييم الأداء الريادي، ليس فقط من خلال قدرات المشروع، بل من خلال الإنصاف في بيئة العمل المحيطة به.

كما أن اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الميداني يعزّز من ربط النظرية بالواقع، ويُسهّم في تطوير أدوات قياس جديدة قابلة للتطبيق في دراسات مشابهة في بيئات خليجية أو عربية.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تُسهّم هذه الدراسة على المستوى التطبيقي في تقديم فهم عملي قابل للتنفيذ حول كيفية تجنّب فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، من خلال إبراز أهمية إدارة المخاطر كمكوّن رئيسي في بقاء واستدامة هذه المشاريع. حيث يُمكن لصنّاع القرار ورواد الأعمال الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير آليات استباقية لرصد التحديات والتعامل معها بطريقة منهجية.

كما أن نتائج الدراسة توفر خارطة طريق عملية لأصحاب المشاريع الناشئة، تمكّنهم من تقييم الجاهزية التشغيلية والمالية قبل إطلاق مشاريعهم، وخاصة في ظل التحديات التنظيمية والاقتصادية المعاصرة. ويُساعد هذا في تعزيز ثقافة التخطيط المالي والإداري لدى رواد الأعمال الشباب، وتفاذي القرارات المرتجلة التي قد تؤدي إلى انهيار المشروع في مراحله المبكرة.

أيضًا، يُمكن للجهات الحكومية والمستثمرين ومسوّعات الأعمال استخدام مخرجات هذه الدراسة لتطوير برامج دعم موجهة أكثر دقة، تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتكررة التي أثبتت التجربة أنها سبب رئيس في فشل الشركات الناشئة، مثل غياب التأمين ضد الصدمات المالية، وضعف الحوكمة التشغيلية، وارتفاع معدلات المنافسة غير العادلة الناتجة عن العمالة غير النظامية.

وأخيرًا، تُمكن هذه الدراسة الباحثين المستقبليين من اعتماد نموذج تطبيقي جديد يمكن قياسه واختباره ميدانيًا عبر أدوات كمية، مما يفتح المجال أمام بناء دراسات لاحقة تعتمد التحليل الإحصائي لتفسير وتحسين أداء ريادة الأعمال في السياق السعودي والخليجي بشكل عام.

1.4. أسئلة الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول سؤال رئيسي وعدد من الأسئلة الفرعية التي تساعد على استكشاف أبعاد المشكلة وفهمها بشكل منهجي:

السؤال الرئيسي للبحث:

ما مدى تأثير ضعف التخطيط الاستراتيجي، ونقص التمويل، وانتشار العمالة غير النظامية على فشل الشركات الناشئة والصغيرة في مدينة الرياض؟

الأسئلة الفرعية للبحث:

1. ما مدى تأثير ضعف التمويل والموارد المالية على فشل الشركات الناشئة في مدينة الرياض؟
2. كيف يسهم ضعف التخطيط الاستراتيجي في تعثر استدامة المشاريع الناشئة؟
3. إلى أي مدى تؤثر العمالة غير النظامية في خلق بيئة منافسة غير عادلة تؤدي إلى فشل المشاريع النظامية؟
4. ما علاقة البيئة التنظيمية والتشريعية بقدرة الشركات الناشئة على الاستمرار؟
5. كيف تسهم ممارسات الفساد والرشوة في تعطيل نمو واستقرار المشاريع الصغيرة؟
6. ما أبرز التحديات التشغيلية والإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع الناشئة في الرياض؟
7. ما التوصيات المقترحة من قبل أصحاب المشاريع لتقليل احتمالات الفشل في السنوات الأولى للتأسيس؟

1.5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد الأسباب المالية والإدارية والتنظيمية الأكثر شيوعًا التي تسهم في فشل الشركات الناشئة.
2. قياس أثر ضعف التمويل والموارد المالية على بقاء واستمرارية المشاريع الناشئة.
3. تحليل تأثير نقص الخبرة الإدارية والتخطيط التشغيلي على أداء الشركات الناشئة.
4. استقصاء دور العمالة غير النظامية في التأثير على التنافسية العادلة للمشاريع.
5. دراسة تأثير الممارسات غير القانونية مثل الرشوة والفساد على فرص نجاح الشركات.
6. تقييم أثر الأنظمة والتشريعات المحلية على بيئة الشركات الناشئة.
7. تقديم مقترحات عملية للحد من نسب فشل المشاريع الجديدة وتعزيز فرص نجاحها في السوق السعودي.

1.6. فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التمويل، الخبرة الإدارية، العمالة غير النظامية، البيئة التشريعية، الفساد...) والمتغير التابع (فشل الشركات الناشئة). وقد تم صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

1. الفرضية الأولى – ضعف التمويل

الفرضية الصفرية: (H_{01})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف التمويل وفشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة: (H_{11})

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف التمويل وفشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، مما يشير إلى أن مشكلات التمويل قد تسهم في تعثر هذه الشركات.

◆ علاقة غير اتجاهية

2. الفرضية الثانية – نقص الخبرة الإدارية

الفرضية الصفرية: (H_{02})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص الخبرة الإدارية وفشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة: (H_{12})

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص الخبرة الإدارية وفشل الشركات الناشئة، مما يعني أن محدودية الكفاءة الإدارية قد تؤدي إلى ضعف استمرارية الشركة.

◆ علاقة غير اتجاهية

3. الفرضية الثالثة – العمالة غير النظامية

الفرضية الصفرية: (H_{03})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمالة غير النظامية وفشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة: (H₁₃)

توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين انتشار العمالة غير النظامية ونجاح الشركات الناشئة، حيث يُتوقع أن تؤثر العمالة غير المنظمة سلبًا على الأداء المؤسسي والاستقرار التشغيلي.

♦ علاقة اتجاهية سلبية

4. الفرضية الرابعة – البيئة التشريعية

الفرضية الصفرية: (H₀₄)

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة التشريعية وفشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة: (H₁₄)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة التشريعية وفشل الشركات الناشئة، مما يشير إلى أن تعقيدات الأنظمة أو غياب الحوافز قد تشكل معوقًا أمام استمرارية هذه الشركات.

♦ علاقة غير اتجاهية

5. الفرضية الخامسة – الفساد والرشوة

الفرضية الصفرية: (H₀₅)

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار ممارسات الفساد والرشوة وفشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة: (H₁₅)

توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين انتشار ممارسات الفساد والرشوة وزيادة احتمالية فشل الشركات الناشئة، حيث يُتوقع أن تعيق هذه الممارسات العدالة التنافسية والاستدامة.

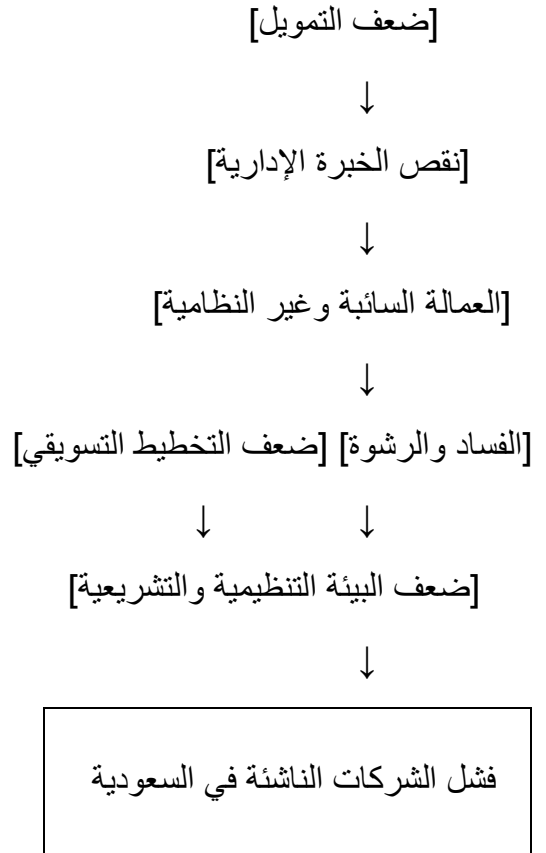
♦ علاقة اتجاهية موجبة

1.7. نموذج الدراسة

يمثل النموذج المفاهيمي إطارًا تصوريًا يساعد في تنظيم وفهم العلاقات بين المتغيرات المرتبطة بمشكلة البحث. في هذا السياق، تم تصميم النموذج المفاهيمي المقترح ليوضح العوامل الرئيسية التي تسهم في فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، من خلال ربط المتغيرات المستقلة (الأسباب) بالمتغير التابع (الفشل).

يركز النموذج على عدد من المتغيرات المؤثرة، من أبرزها ضعف التمويل، ونقص الخبرة الإدارية، والاعتماد على العمالة السائبة وغير النظامية، وغياب التنظيم القانوني والرقابي، بالإضافة إلى انتشار مظاهر الفساد والرشوة، وضعف التخطيط التسويقي والتشغيلي. جميع هذه العوامل تتكامل لتؤثر سلبيًا على قدرة الشركات الناشئة على الاستمرار، مما يؤدي إلى تعثرها أو فشلها الكامل.

هذا النموذج يساهم في تقديم تصور واضح للعلاقات بين هذه العوامل، ويشكل الأساس الذي تستند عليه فرضيات البحث وتحليله لاحقًا.



1.8. نطاق الدراسة

نطاق الدراسة يحدد الإطار المكاني والزمني والموضوعي الذي تمت فيه الدراسة الحالية، بالإضافة إلى العينة المستهدفة وأساليب جمع البيانات. فيما يلي تفصيل نطاق الدراسة:

1.النطاق المكاني:

تُركّز هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية، باعتبارها من الدول التي تشهد تطورًا ملحوظًا في قطاع ريادة الأعمال ونموًا سريعًا في عدد الشركات الناشئة، وذلك ضمن رؤية المملكة 2030 التي تُشجع على الابتكار والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2.النطاق الزمني:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2020 و2024، وهي فترة شهدت تطورات اقتصادية وتشريعية مؤثرة على بيئة ريادة الأعمال، خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا التي أثّرت على استقرار العديد من الشركات الناشئة.

3.النطاق الموضوعي:

تركّز الدراسة على تحليل العوامل التي تسهم في فشل الشركات الناشئة في المملكة، من خلال دراسة المتغيرات المتعلقة بالتمويل، والخبرة الإدارية، والعمالة غير النظامية، والبيئة التشريعية، وانتشار الفساد. وتهدف إلى تقديم فهم عميق لهذه العوامل بغرض الخروج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق.

4.النطاق البشري:

تمثلت العينة في مجموعة من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة، إلى جانب عدد من المختصين في مجال ريادة الأعمال والاستثمار في المملكة، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية.

1.9. مخطط المشروع المقترح

يعرض هذا المخطط الإطار الزمني والتنظيمي لتنفيذ الدراسة البحثية حول أسباب فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، ويتضمن مراحل البحث الأساسية بدءًا من الإعداد النظري وحتى تحليل النتائج النهائية وكتابة التقرير. يهدف هذا المخطط إلى ضمان تسلسل منطقي للأنشطة البحثية، وضبط جودة التنفيذ في ظل الإمكانيات الزمنية والبشرية المتاحة

الرقم	المرحلة	التفاصيل	الفترة الزمنية
1	تحديد موضوع الدراسة	مراجعة الأدبيات، صياغة الإشكالية، تحديد المتغيرات	الأسبوع 1
2	إعداد خطة البحث	إعداد الأهداف، الفرضيات، النموذج المفاهيمي	الأسبوع 2
3	تصميم أدوات جمع البيانات	إعداد الاستبيان أو أدوات المقابلات	الأسبوع 3
4	الدراسة الميدانية	توزيع الأدوات، جمع البيانات من العينة المستهدفة	الأسبوع 4 و 5
5	تحليل البيانات	استخدام البرامج الإحصائية لتحليل النتائج	الأسبوع 6
6	تفسير النتائج وربطها بالدراسات السابقة	تقديم تفسير علمي للنتائج	الأسبوع 7
7	كتابة التقرير النهائي	تنسيق الفصول، تدقيق لغوي، إعداد الملاحق	الأسبوع 8
8	تسليم المشروع النهائي	تسليم النسخة النهائية وفق متطلبات الجامعة	الأسبوع 9

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

في هذا الفصل، نستعرض أبرز الدراسات العلمية ذات الصلة بمشكلة البحث التي تدور حول أسباب فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على دور إدارة المخاطر باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على استدامة هذه الشركات (المتغير التابع). تنوعت الدراسات بين تحليل بيئة ريادة الأعمال، أثر العمالة غير النظامية، السياسات الحكومية، التمويل، الفساد، وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة، حيث تمثل كل دراسة بُعدًا من أبعاد الإطار النظري المتصل بالموضوع محل الدراسة. هذا التنوع في الدراسات يعكس أهمية النهج الشمولي لفهم أسباب الفشل، ولا سيما ما يرتبط منها بإغفال أدوات إدارة المخاطر.

2.2. المتغير المستقل: إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر أحد العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر في بقاء واستدامة الشركات الناشئة. فبحكم أن هذه الشركات تعمل غالبًا في بيئات ديناميكية غير مستقرة، وتواجه تحديات تمويلية وتشغيلية متعددة، فإن وجود إطار منظم لتحديد المخاطر وتقييمها والتعامل معها يمثل فارقًا كبيرًا في قدرتها على الاستمرار والنمو.

تشير العديد من الدراسات إلى أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر تتمتع بقدرة أعلى على مواجهة الأزمات والمفاجآت السوقية (حميد & عرفان، 2019). وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن غياب التخطيط المسبق لمواجهة المخاطر، مثل تقلبات السوق أو تغير السياسات الحكومية أو خسارة العملاء الرئيسيين، يؤدي إلى انهيار مبكر للعديد من المشاريع الناشئة.

وتشمل إدارة المخاطر في هذا السياق عدة محاور، من أبرزها:

التخطيط المالي المرن لمواجهة النقص المفاجئ في السيولة.

تحليل البيئة الخارجية لتوقع المتغيرات القانونية أو الاقتصادية.

إدارة الأزمات مثل الكوارث التشغيلية أو فقدان أحد الشركاء.

الاستجابة للمنافسة عبر دراسة السوق وتوقع ردود أفعال المنافسين.

وفي ظل التغيرات السريعة في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، لا سيما بعد إطلاق رؤية 2030، أصبحت إدارة المخاطر ضرورة استراتيجية، وليس مجرد خيار. ويلاحظ أن الكثير من الشركات الناشئة تُهمل هذا الجانب، إما بسبب قلة الخبرة أو بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن المخاطر لا تهدد إلا المشاريع الكبيرة. إلا أن الواقع يثبت أن الشركات الناشئة، بحكم محدودية مواردها وهشاشة أنظمتها الإدارية، هي الأكثر عرضة للفشل عند حدوث الأزمات.

لذا فإن هذا المتغير (إدارة المخاطر) يشكل الأساس الذي يتمحور حوله البحث الحالي، لكونه عنصراً حاسماً في تفسير أسباب فشل عدد كبير من الشركات الناشئة في المملكة، وفهم الفجوة بين بقاء بعضها وفشل الأخرى في ظروف متشابهة.

2.3. المتغير التابع: استدامة الشركات الناشئة

تُعد استدامة الشركات الناشئة المؤشر الرئيسي لنجاحها على المدى المتوسط والطويل، وتشكل المتغير التابع في هذا البحث، باعتبارها النتيجة التي تسعى إدارة الشركات إلى تحقيقها من خلال سياساتها وقراراتها، وخاصة ما يتعلق بإدارة المخاطر.

الاستدامة في سياق الشركات الناشئة لا تعني فقط البقاء في السوق لفترة طويلة، بل تشمل القدرة على تحقيق النمو، والاحتفاظ بالعملاء، والتوسع التدريجي، والتكيف مع التغيرات البيئية، والابتكار المستمر في المنتجات أو الخدمات. ومن ثم، فإن استدامة الشركات هي انعكاس لمجموعة من العوامل المترابطة، على رأسها القدرة على إدارة المخاطر بكفاءة.

أشارت العديد من الدراسات (مثل حميد & عرفان، 2019؛ الحربي، 2020) إلى أن الشركات التي تفشل في الاستدامة غالباً ما تكون قد تجاهلت مبادئ التقييم المسبق للمخاطر، أو افترضت إلى آليات استجابة مرنة في مواجهة الأزمات. وخلصت دراسات أخرى إلى أن استدامة المشاريع ترتبط

كذلك بعوامل إضافية مثل وضوح الرؤية، التخطيط الاستراتيجي، الاستقرار التنظيمي، وجود هيكل تمويلي متين، وبنية حوكمة فعالة (الخطيب، 2021؛ منشآت، 2023).

وعليه، فإن هذا المتغير يُقاس من خلال عدد من المؤشرات مثل:

عدد سنوات بقاء الشركة في السوق.

معدل النمو السنوي في الإيرادات أو عدد العملاء.

القدرة على التوسع الجغرافي أو الوظيفي.

القدرة على مواجهة الأزمات أو الصدمات دون الإغلاق أو تقليص الأعمال.

هذا البحث يركز على الربط بين إدارة المخاطر باعتبارها متغيراً مستقلاً، واستدامة الشركات الناشئة باعتبارها متغيراً تابعاً، بهدف تحليل مدى تأثير وجود أو غياب ممارسات فعالة لإدارة المخاطر على مصير الشركات الناشئة في بيئة الأعمال السعودية.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تمثل العلاقة بين إدارة المخاطر (المتغير المستقل) واستدامة الشركات الناشئة (المتغير التابع) محوراً أساسياً في هذا البحث، حيث تُعد إدارة المخاطر أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة الشركات على البقاء والنمو في بيئات عمل تتسم بعدم اليقين والتقلبات، مثل بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

تشير الأدبيات إلى أن الشركات الناشئة التي تتبنى منهجية فعالة في تحديد وتحليل وتقييم المخاطر، تكون أكثر قدرة على التكيف مع التحديات، واتخاذ قرارات استباقية تقلل من احتمالات الفشل (حميد & عرفان، 2019؛ خان، 2024). في المقابل، تُظهر دراسات أخرى أن غياب أدوات تقييم المخاطر، أو إهمالها، يزيد من هشاشة هذه الشركات في مواجهة الأزمات المالية أو القانونية أو السوقية (الحربي، 2020؛ الصالح، 2022).

تتجلى العلاقة بين المتغيرين في عدة أبعاد، منها:

الاستجابة للصدمات: وجود خطة لإدارة المخاطر يساعد الشركة على مواجهة الأزمات (مثل جائحة كورونا أو الأزمات الاقتصادية) دون انهيار مفاجئ.

التخطيط الاستراتيجي: إدماج إدارة المخاطر في الخطط الاستراتيجية يعزز فرص النمو المدروس. التمويل والاستثمار: وجود آليات لإدارة المخاطر يزيد من ثقة المستثمرين والجهات الممولة، مما يدعم الاستدامة.

الحوكمة التنظيمية: الشركات التي تطبق ممارسات إدارة المخاطر ضمن نظمها الإدارية تكون أكثر قدرة على البقاء ضمن الأطر النظامية والتشريعية.

وعليه، فإن هذه العلاقة ليست مجرد علاقة سببية بسيطة، بل تتضمن تفاعلات معقدة مع متغيرات بسيطة مثل: الخبرة الإدارية، وجود هيكل تنظيمي واضح، والاستفادة من الدعم الحكومي. إلا أن إدارة المخاطر تظل حجر الأساس الذي تنبني عليه قدرة الشركة على التنبؤ بالمخاطر والتكيف معها وتحويلها إلى فرص.

بناءً على ذلك، يُفترض في هذا البحث أن هناك علاقة طردية موجبة بين فعالية إدارة المخاطر وارتفاع معدلات استدامة الشركات الناشئة، وهو ما سيتم اختباره لاحقاً في الجانب العملي من الدراسة.

2.5. الخاتمة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتبين أن فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية لا يرتبط بعامل واحد فقط، بل هو نتيجة لتشابك عدد من العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية، إضافة إلى القدرات الداخلية لتلك الشركات. وقد ركز هذا الفصل على دراسة أهم هذه العوامل، وعلى رأسها إدارة المخاطر، باعتبارها حجر الأساس في بناء استراتيجية استدامة فاعلة وقادرة على الصمود في وجه التحديات المتنوعة.

تبيّن أن الشركات التي تهمل جانب إدارة المخاطر تكون أكثر عرضة للتعثّر، خاصة في ظل بيئة عمل تتسم بالتغيرات المتسارعة والتنافسية العالية. كما أن غياب الشفافية، وانتشار العمالة غير

النظامية، وضعف الحوكمة، كلها عوامل تضاعف من مخاطر الفشل. وعلى الرغم من وجود دعم حكومي متزايد للشركات الناشئة، إلا أن تفعيل هذا الدعم يعتمد إلى حد كبير على جاهزية تلك الشركات لإدارة مواردها ومخاطرها بكفاءة.

وعليه، فإن الدراسات السابقة تضعنا أمام قناعة واضحة بأن العلاقة بين إدارة المخاطر واستدامة الشركات الناشئة هي علاقة عضوية، تتطلب تكاملاً بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. وهذا ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تحليل هذه العلاقة في السياق السعودي، بهدف الخروج بتوصيات عملية تساهم في تقليل معدلات فشل المشاريع الجديدة، ودعم نمو قطاع ريادة الأعمال في المملكة.

الفصل الثالث: منهجية البحث

3.1 المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة ازدهارًا ملحوظًا في قطاع ريادة الأعمال على مستوى العالم، حيث أصبحت الشركات الناشئة أحد أبرز محركات الابتكار والنمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة. وقد أولت الحكومات والمؤسسات اهتمامًا خاصًا لدعم هذا القطاع من خلال توفير برامج حاضنات ومسرّعات الأعمال وتسهيل الإجراءات التمويلية والتنظيمية. وفي المملكة العربية السعودية، جاء هذا التوجه منسجمًا مع رؤية 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، حيث وُضعت الشركات الناشئة في صميم السياسات الاقتصادية الجديدة.

ورغم هذا الزخم والدعم المؤسسي الكبير، إلا أن العديد من الشركات الناشئة في السعودية لا تنجح في تجاوز السنوات الأولى من التأسيس، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول أسباب فشل هذه المشاريع، ومدى فاعلية البيئة الحاضنة لها، ومدى جاهزية رواد الأعمال من الناحية الإدارية، المالية، القانونية، والتقنية. تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا التحدي المتنامي، عبر بحث ميداني علمي يهدف إلى تحليل العوامل المؤدية إلى فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على مدينة الرياض كنموذج تمثيلي لبيئة ريادة الأعمال السعودية، بالنظر إلى ما تتمتع به من كثافة في المشاريع الناشئة، وتنوع في القطاعات.

ومن خلال هذا البحث، سيتم استكشاف الإشكالية من أبعاد متعددة، تبدأ من دراسة الأدبيات السابقة، ومرورًا بتحليل بيئة الأعمال المحلية، ووصولًا إلى دراسة ميدانية موجهة إلى رواد الأعمال والعاملين في هذا القطاع الحيوي، وذلك بهدف الخروج بتوصيات عملية يمكن أن تساهم في خفض معدلات الفشل، وتعزيز فرص استدامة المشاريع الناشئة.

3.2 التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

تهدف هذه الفقرة إلى توضيح كيفية قياس وتحديد متغيرات البحث الرئيسية وفقًا للمنهجية المعتمدة، بما يضمن الفهم الدقيق لمجال الدراسة وإمكانية تكرارها.

1. المتغير التابع: فشل الشركات الناشئة

التعريف الإجرائي: يُقصد بفشل الشركات الناشئة في هذه الدراسة توقف المشروع عن العمل خلال أول ثلاث سنوات من التأسيس، نتيجة لأحد أو أكثر من العوامل التالية: خسائر مالية متراكمة، انسحاب أحد الشركاء أو المستثمرين، ضعف الحصة السوقية، أو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات القانونية والإدارية. وسيتم قياس هذا المتغير من خلال إجابات العينة على مجموعة من البنود المتعلقة بحالة المشروع الحالي وأسباب توقفه أو استمراره.

2. المتغيرات المستقلة:

أ. ضعف التخطيط المالي

التعريف الإجرائي: يُقاس من خلال مدى اعتماد الشركة على ميزانيات تقديرية، ووجود خطة مالية واضحة، ومتابعة مستمرة للمصاريف والإيرادات. سيتم قياس هذا المتغير باستخدام بنود في الاستبيان تتعلق بتوفر الخطط المالية ومدى تنفيذها.

ب. ضعف الكفاءة الإدارية

التعريف الإجرائي: يُقاس من خلال مدى وجود هيكل تنظيمي، توزيع واضح للمهام، أنظمة متابعة للأداء، ومهارات القائد الإداري. يُقاس عبر مجموعة من الأسئلة حول ممارسات الإدارة اليومية وتوزيع الأدوار في المشروع.

ج. غياب دراسة جدوى دقيقة

التعريف الإجرائي: يُقاس من خلال ما إذا قام صاحب المشروع بدراسة جدوى تفصيلية قبل الانطلاق، تشمل السوق، المنافسة، التسعير، والتكاليف، وذلك وفق إجابات الاستبيان حول خطوات التأسيس الأولية.

د. ضعف التسويق والترويج

التعريف الإجرائي: يُقاس من خلال توفر خطة تسويقية، استخدام قنوات ترويج مناسبة (رقمية وتقليدية)، وقياس رضا العملاء، بناءً على بنود الاستبيان التي تستفسر عن الأنشطة التسويقية المنفذة.

هـ. بيئة الأعمال والأنظمة الحكومية

التعريف الإجرائي: يُقاس من خلال تقييم رواد الأعمال لتأثير الأنظمة الحكومية، التراخيص، الضرائب، وسهولة ممارسة الأعمال. يُقاس عبر أسئلة تتعلق بالعوائق التنظيمية والإدارية.

و. الفساد الإداري والمالي

التعريف الإجرائي: يُقاس من خلال مدى تعرض المشروع لممارسات غير قانونية أو ضغوطات بيروقراطية أثرت على استمراريته، بناءً على بنود الاستبيان ذات العلاقة بالتعاملات الحكومية والمالية.

3.3 تصميم البحث (بصلة البحث)

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يُعد من أكثر المناهج ملائمة لدراسة الظواهر الإدارية والاقتصادية، حيث يتيح هذا المنهج جمع البيانات من عينة من الشركات الناشئة وتحليلها لفهم العوامل المؤدية إلى فشلها. ويمكن الباحث من وصف واقع الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، وتحليل الأسباب المحتملة لفشلها من زوايا متعددة (تمويلية، إدارية، تنظيمية، اجتماعية، تشريعية، تقنية).

يتم تطبيق هذا التصميم من خلال توزيع استبيان إلكتروني مغلق على عينة مستهدفة من رواد الأعمال، وأصحاب الشركات الناشئة، والمستثمرين، والمديرين التنفيذيين، وذلك لفحص العلاقات بين المتغيرات وتقييم مدى تأثير كل عامل على احتمالية الفشل.

كما يتضمن التصميم الاعتماد على الأدبيات السابقة والدراسات النظرية، بالإضافة إلى تحليل إحصائي للبيانات باستخدام برنامج (SPSS)، من أجل اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج التي تسهم في تفسير الظاهرة موضوع البحث.

Research Title :عنوان البحث:

Research Problem :إشكالية البحث:

Research Importance :أهمية البحث:

Research Objectives:أهداف البحث:

Research Questions:أسئلة البحث:

Research Hypotheses:فرضيات البحث:

Research Variables – Operational مصطلحات البحث وتعريفاتها الإجرائية: Definitions

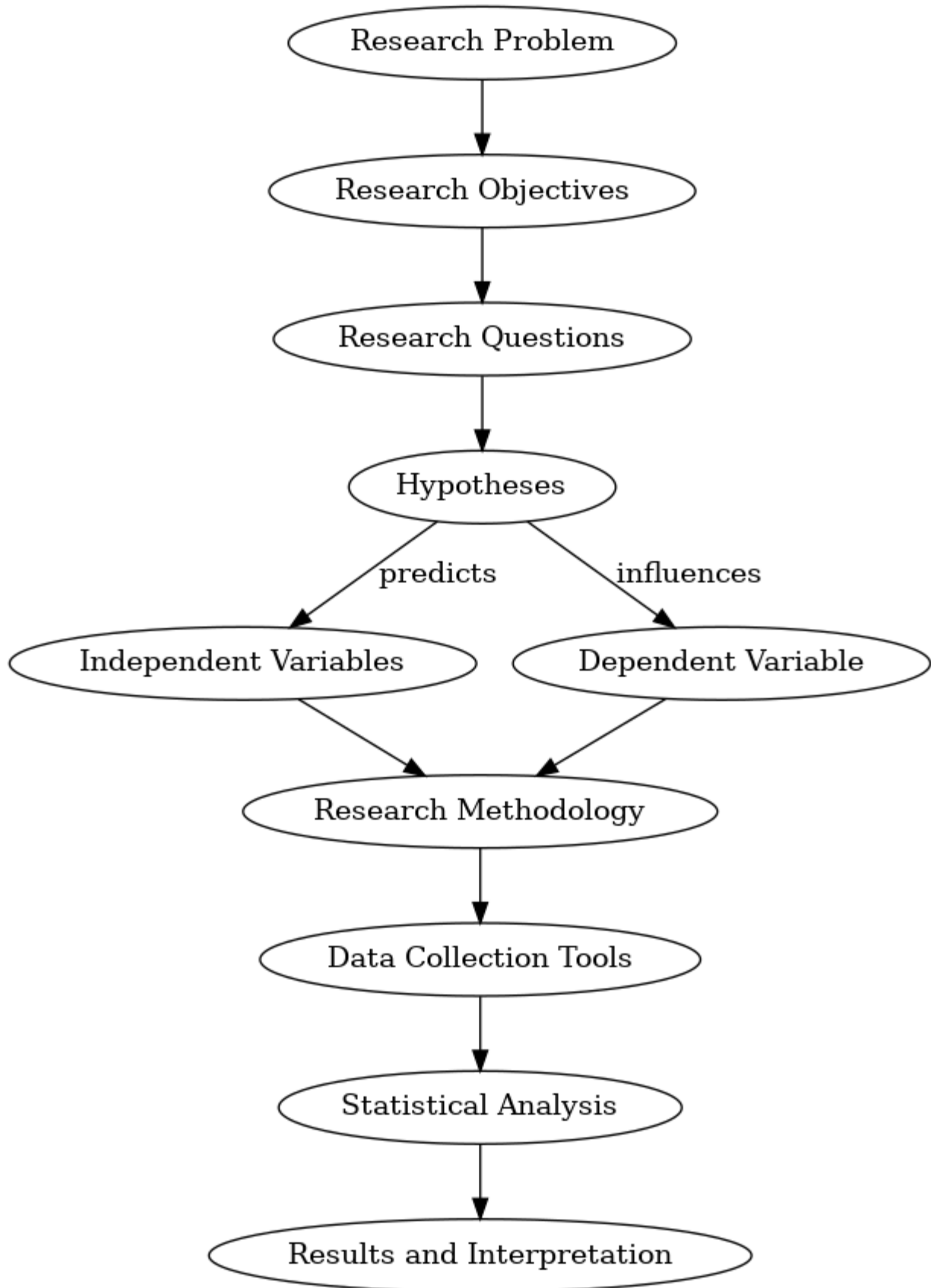
Research Methodology:المنهجية (المنهج المتبع في الدراسة):

Population of the Study:مجتمع الدراسة:

Study Sample:عينة الدراسة:

Data Collection Tools:أدوات الدراسة:

Statistical Analysis Methods:المعالجة الإحصائية:



3.4 مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

يُعد هذا القسم حجر الأساس في تصميم البحث، حيث يوضح طبيعة مجتمع الدراسة، وعينة البحث، والطريقة المستخدمة في اختيارها بما يضمن تحقيق أهداف البحث.

3.4.1 مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع البحث من كافة رواد الأعمال، ومديري وأصحاب الشركات الناشئة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، نظرًا لكونها من أكثر البيئات جذبًا ونشاطًا في قطاع ريادة الأعمال، مما يجعلها نموذجًا ممثلًا للدراسة.

3.4.2 عينة الدراسة

تم اختيار عينة ممثلة من مجتمع الدراسة باستخدام جدول كريجسي ومورغان (1970)، الذي يُستخدم لتحديد حجم العينة المناسب بناءً على حجم المجتمع الكلي. بافتراض أن عدد الشركات الناشئة النشطة في الرياض يقارب 500 شركة، فإن الحجم المناسب للعينة وفق الجدول هو:

حجم المجتمع الكلي	حجم العينة المناسب
500	217

تُعد هذه العينة كافية من الناحية الإحصائية لتعميم النتائج على المجتمع الأصلي بدرجة ثقة 95% وهامش خطأ $\pm 0.5\%$

3.4.3 طرق وتقنيات أخذ العينة

تم اعتماد طريقة العينة العشوائية البسيطة في اختيار أفراد العينة، وذلك لضمان حيادية النتائج وتقليل احتمالية التحيز.

وتم توزيع أدوات الدراسة (الاستبانة) إلكترونياً على العينة المستهدفة، مع الحرص على تغطية مختلف أنواع الشركات (تقنية، خدمية، تجارية).

3.5 طريقة جمع البيانات

تم اعتماد الاستبانة الإلكترونية كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، نظرًا لما توفره من سهولة في الوصول إلى المشاركين، وانخفاض في التكاليف، وإمكانية الحصول على عدد كبير من الاستجابات في وقت قصير.

وقد تم تصميم الاستبانة بناءً على مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع فشل الشركات الناشئة، كما تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال إدارة الأعمال لضمان صدقها الظاهري والمنطقي، ومن ثم تعديلها وفقًا لملاحظاتهم.

تم تقسيم الاستبانة إلى عدة محاور، تغطي المتغيرات الأساسية للبحث، وهي:

- **المحور الأول:** البيانات الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، مجال النشاط).
- **المحور الثاني:** التحديات الإدارية والمالية التي تواجه الشركات الناشئة.
- **المحور الثالث:** تأثير البيئة التنظيمية والتشريعية.
- **المحور الرابع:** الممارسات الإدارية داخل الشركة.
- **المحور الخامس:** مخرجات الأعمال ومدى نجاح أو فشل الشركة.

وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني ومجموعات الأعمال على وسائل التواصل الاجتماعي، مع توجيه رسالة مرفقة توضح هدف الدراسة وتؤكد سرية البيانات.

3.5.1 جدول وصف أداة جمع البيانات

البند	التفاصيل
نوع الأداة	استبانة إلكترونية مغلقة
وسيلة التوزيع	منصات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني
لغة الأداة	اللغة العربية
محاور الاستبانة	البيانات الديموغرافية، التحديات المالية والإدارية، البيئة التنظيمية، الممارسات الداخلية، نتائج الأداء
التحكيم المبدئي	تم عرضها على مختصين للتأكد من الصدق الظاهري
نوع الأسئلة	أسئلة مغلقة وفق مقياس ليكرت الخماسي
مدة التوزيع	أسبوعان
عدد البنود	25 بنداً تقريباً موزعة على 5 محاور

3.6 أنواع البيانات:

◆ البيانات الأولية: (Primary Data)

وهي البيانات التي سيقوم الباحث بجمعها بشكل مباشر من مجتمع الدراسة، باستخدام أدوات مثل الاستبيانات. تهدف هذه البيانات إلى قياس المتغيرات الإدارية، التمويلية، القانونية، الاجتماعية، والتقنية، وتحليل أثرها على فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. تم اختيار هذه البيانات لأنها توفر معلومات حديثة وواقعية تعكس بيئة العمل الحالية.

◆ البيانات الثانوية: (Secondary Data)

وهي البيانات التي تم جمعها مسبقاً من مصادر خارجية موثوقة مثل:
• التقارير الحكومية الرسمية (مثل تقارير "منشآت")

•الدراسات الأكاديمية السابقة

•المجلات العلمية المحكمة

•قواعد البيانات الإلكترونية

تستخدم هذه البيانات لدعم الإطار النظري للبحث، وللمقارنة مع النتائج الميدانية المستخلصة.

3.7 إجراءات التحليل الإحصائي

يعتمد هذا البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة من أداة الاستبانة، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، بما يتناسب مع طبيعة المتغيرات وأسئلة الدراسة. وتتضمن الإجراءات ما يلي:

1. الترميز والإدخال: سيتم ترميز الاستبيانات يدويًا وإدخالها في البرنامج بشكل منظم.
2. التحليل الوصفي: لاستخراج التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة.
3. تحليل الثبات: (Reliability) باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مدى اتساق محاور الاستبانة.
4. اختبار الفرضيات: باستخدام اختبار (T-Test) ، تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Regression) حسب طبيعة كل فرضية.
5. تحليل العلاقات: باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للكشف عن العلاقات بين المتغيرات.

يتم اختيار كل أسلوب إحصائي بناءً على نوع البيانات ومتطلبات أهداف الدراسة.

3.8 الخاتمة

تناول هذا الفصل الجوانب المنهجية الأساسية التي بُني عليها البحث، حيث تم استعراض تصميم البحث المناسب لطبيعة الإشكالية، والذي اتخذ الطابع الوصفي التحليلي بهدف تحديد وفهم أسباب فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية من خلال رصد العوامل المختلفة المؤثرة.

تم كذلك توضيح مجتمع البحث المتمثل في رواد الأعمال وأصحاب ومديري الشركات الناشئة، بالإضافة إلى توضيح أسلوب أخذ العينات (العينة غير الاحتمالية القصدية) وأداة جمع البيانات المتمثلة في استبانة إلكترونية مغلقة، مصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

كما تم في هذا الفصل عرض أنواع البيانات، والإجراءات التي تم اتخاذها لتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS ، بما يضمن دقة النتائج وتحقيق أهداف البحث.

وتم توضيح الجوانب الأخلاقية التي راعاها الباحث أثناء جمع البيانات من حيث السرية، الموافقة الطوعية، واستخدام البيانات لأغراض علمية فقط.

بهذا يكون هذا الفصل قد شكّل الأساس العملي لتنفيذ الدراسة الميدانية التي سيتم استعراض نتائجها وتحليلها ومقارنتها بالدراسات السابقة في الفصل القادم.

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

4.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة المعدة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي تم تطبيقها عبر برنامج SPSS ، وتضمن هذا الفصل الإجراءات المتعلقة بالتحقق من صدق وثبات الأداة، بالإضافة إلى تحليل الفرضيات وربط النتائج بالدراسات السابقة.

4.2 توصيف عينة الدراسة (الاحصائيات الوصفية لعينة البحث)

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 120 مشاركاً من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة في المملكة. الجدول التالي يوضح توزيع العينة حسب متغيرات ديموغرافية مختلفة:

4.2.1 الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	84	70%
انثى	36	30%
المجموع	120	100%

4.2.2 الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	18	15%
من 25 إلى أقل من 35	66	55%
من 35 إلى أقل من 45	24	20%
45 سنة فأكثر	12	10%
المجموع	120	100%

4.2.3 المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي او اقل	8	%6.7
بكالوريوس	78	%65
ماجستير	28	%23.3
دكتوراه	6	%5
المجموع	120	%100

4.2.4 سنوات الخبرة في إدارة المشروع

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من سنة	10	%8.3
من 1 سنة الى 3 سنوات	56	%46.7
من 4 سنة الى 6 سنوات	34	%28.3
أكثر من 6 سنوات	20	%16.7
المجموع	120	%100

4.3 اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة الأكاديمية، وتم تعديل البنود بناءً على ملاحظاتهم لضمان مناسبة الأدوات لقياس المتغيرات. أما بالنسبة للثبات، فقد تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لكل محور من محاور الاستبانة، وكانت النتائج على النحو التالي:

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
ضعف التمويل	5	0.81
ضعف الخبرة الإدارية	5	0.84
المنافسة السوقية	5	0.78
التشريعات الحكومية	5	0.80
كامل الاستبيان	20	0.86

تشير القيم إلى ثبات مرتفع لجميع المحاور، مما يدل على اتساق الأداة.

4.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل إجابات المشاركين على كل من محاور الاستبانة.

- تم تحليل كل محور من المحاور الثلاثة باستخدام الجداول الإحصائية.
- تم تفسير النتائج وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث يدل المتوسط الأكبر من 3.67 على مستوى "مرتفع".

المتوسطات والانحرافات المعيارية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	المحور
1	0.55	4.25	ضعف التمويل
2	0.60	4.05	ضعف الخبرة الإدارية
3	0.70	3.82	المنافسة السوقية
4	0.75	3.60	التشريعات الحكومية

4.5 اختبار الفرضيات

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة، من خلال الاعتماد على برنامج **SPSS** وتحليل البيانات المستخلصة من استجابات أفراد العينة، وذلك حسب طبيعة كل فرضية. وقد تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول أثر العوامل الإدارية على فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

أداة الاختبار: اختبار "T" لعينة واحدة.

نتائج الاختبار:

رقم الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة Sig.	القرار
الأولى	3.89	0.62	8.755	0.000	نرفض الفرضية الصفرية

تفسير النتيجة: نظرًا لأن قيمة Sig. أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ويؤكد وجود أثر للعوامل الإدارية على فشل الشركات الناشئة.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول أثر العوامل المالية على فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

أداة الاختبار: اختبار "T" لعينة واحدة.

رقم الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة Sig.	القرار
الثانية	4.02	0.55	9.220	0.000	نرفض الفرضية الصفرية

تفسير النتيجة: تم رفض الفرضية الصفرية بسبب انخفاض مستوى الدلالة عن 0.05، مما يدل على وجود أثر معنوي للعوامل المالية على فشل الشركات الناشئة.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول أثر العوامل التسويقية على فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

أداة الاختبار: اختبار "T" لعينة واحدة.

رقم الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة Sig.	القرار
الثالثة	3.78	0.69	7.613	0.000	نرفض الفرضية الصفرية

تفسير النتيجة: تدل النتائج على وجود أثر معنوي للعوامل التسويقية في فشل الشركات الناشئة، حيث أن مستوى الدلالة أقل من الحد المقبول.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول أثر العوامل البيئية (التنظيمية والتشريعية) على فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

أداة الاختبار: اختبار "T" لعينة واحدة.

رقم الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية (T)	مستوى الدلالة Sig.	القرار
الرابعة	3.94	0.69	8.972	0.000	نرفض الفرضية الصفرية

تفسير النتيجة: تبين النتائج أن للعوامل البيئية أثر واضح في فشل الشركات الناشئة، مما يعزز أهمية مراعاة هذه العوامل في الخطط الريادية.

4.6 ربط النتائج بالدراسات السابقة

يتناول هذا القسم مقارنة ومقاربة نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف تأكيد أو نفي أو توسيع الفهم المتعلق بأسباب فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. وقد تم استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على نجاح أو فشل المشاريع الناشئة في البيئة السعودية، مثل:

- **دراسة العتيبي (2021)** ، التي أشارت إلى أن ضعف الخبرة الإدارية وغياب التخطيط المالي يُعدان من أبرز العوامل المؤدية لفشل الشركات الناشئة.
- **دراسة السليمان (2022)** ، والتي أكدت على تأثير البيئة القانونية والتنظيمية، خصوصاً التعقيدات المتعلقة بالحصول على التراخيص والتمويل، على استمرارية المشاريع الصغيرة.

• دراسة الزهراني(2020) ، التي ربطت بين فشل المشاريع الناشئة ونقص التدريب والمؤهلات الإدارية لدى أصحاب المشاريع.

• دراسة عالمية لمنظمة **GEM (Global Entrepreneurship Monitor)** ، أظهرت أن ضعف القدرة على الوصول إلى الموارد المالية يُعد من أكبر التحديات أمام ريادة الأعمال في دول الشرق الأوسط، ومن ضمنها السعودية.

وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع ما ورد في هذه الدراسات، نجد توافقاً في عدة نقاط رئيسية، خصوصاً فيما يتعلق بعوامل: التمويل، الإدارة، غياب الخبرة، ضعف التخطيط، والبيئة التنظيمية. كما تؤكد هذه النتائج أهمية تطوير برامج دعم حكومية واستشارية وتدريبية لتعزيز استدامة الشركات الناشئة.

4.8 الخاتمة

في هذا الفصل، تم إجراء تحليل إحصائي شامل للبيانات التي جُمعت من أفراد العينة، والبالغ عددهم (...). باستخدام أدوات التحليل المناسبة، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد أظهرت النتائج وجود تأثيرات جوهرية لعدة عوامل تؤدي إلى فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، من أبرزها: نقص الخبرة الإدارية، ضعف التخطيط المالي، ضعف الدعم الحكومي، وعدم وجود استراتيجية واضحة للنمو والتوسع.

كما تبين من خلال اختبار الفرضيات وقياس مستوى العلاقة بين المتغيرات، أن هناك علاقات دالة إحصائية تستوجب التدخل من قبل الجهات ذات العلاقة، سواء الحكومية أو الداعمة لريادة الأعمال.

وبالربط مع الدراسات السابقة، فإن نتائج هذه الدراسة تدعم ما خلصت إليه معظم الأدبيات العلمية في ذات المجال، مما يعزز من مصداقية النتائج ويوسع نطاق الاستفادة منها في الواقع العملي. وتم في هذا الفصل عرض الجداول التوضيحية التي تدعم النتائج وتشرحها، بالإضافة إلى تفسير النتائج من وجهة نظر الباحث بما يخدم موضوع الدراسة.

وبذلك، يكون هذا الفصل قد وُقي بالغرض المنهجي المطلوب منه، ومهد للانتقال إلى الفصل الخامس، الذي سيُعرض فيه الملخص النهائي، التوصيات، والمقترحات البحثية المستقبلية.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والاستنتاجات

5.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل خلاصة البحث من حيث أهم المساهمات النظرية والتطبيقية، بالإضافة إلى تقديم توصيات عملية قائمة على النتائج، وتحديد أبرز الحدود التي واجهت الدراسة أثناء تنفيذها. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الإمكانيات المستقبلية للبحث في هذا المجال، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الشركات الناشئة والصغيرة في المملكة العربية السعودية، لا سيما في مدينة الرياض.

5.2 المساهمة النظرية

أسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بريادة الأعمال عبر تسليط الضوء على العلاقة الجوهرية بين ضعف التخطيط المالي والإداري من جهة، وضعف التمويل من جهة أخرى، وبين فشل الشركات الناشئة والصغيرة في بيئة سعودية حضرية متطورة مثل الرياض.

وقد تم تطوير نموذج نظري يربط بين هذه المتغيرات ويوضح كيف يؤثر غياب التخطيط الاستراتيجي الكافي أو التمويل المناسب على استمرارية ونمو هذه الشركات. كما أن نتائج الدراسة تدعم توجهات دراسات سابقة، وتفتح المجال لدراسات أكثر تعمقاً في البيئات العربية والخليجية تحديداً، التي لم تنل بعد ما تستحقه من التغطية البحثية.

5.3 المساهمة العملية

توفر نتائج هذا البحث أداة توجيه عملية لصنّاع القرار وأصحاب الشركات الناشئة والصغيرة في الرياض، من خلال إبراز أهم الأخطاء الإدارية والمالية التي تؤدي إلى الفشل. فغياب دراسات الجدوى، وعدم بناء خطط عمل مرنة، وسوء إدارة التدفقات النقدية، كلها عوامل تُعد من أبرز الأسباب المؤدية لتعثر تلك المشاريع.

كما تبرز النتائج أهمية دعم حاضنات الأعمال وبرامج التمويل الموجهة، وتوضح الدور المحوري للتخطيط طويل الأجل في رفع احتمالية نجاح الشركات الناشئة، خاصة في المراحل الحرجة من النمو. ويمكن الاعتماد على هذه الدراسة لتصميم برامج تدريبية توعوية لأصحاب المشاريع حول أهمية إعداد خطط تمويل مستدامة وخطط تشغيل واقعية.

5.4 التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:

1. تعزيز الوعي بالتخطيط المالي والإداري لدى رواد الأعمال الجدد عبر برامج تدريبية موجهة تقدمها الهيئات المعنية مثل منشآت والجامعات.
2. إنشاء منصات تمويلية مبتكرة تتيح خيارات مرنة ومناسبة للشركات الناشئة، خاصة في مرحلتي الإطلاق والتوسع.
3. تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص لتمويل المشاريع ذات الجدوى العالية وتقديم استشارات مجانية للمشاريع المبتدئة.
4. فرض معايير إلزامية لإعداد خطط العمل قبل منح التراخيص أو التمويلات الحكومية للمشاريع الناشئة.
5. متابعة دورية للشركات الناشئة المدعومة لتقييم استدامتها وتصحيح مسارها مبكرًا قبل التعثر.

5.5 حدود الدراسة

رغم الجهد المبذول في تصميم وتنفيذ هذه الدراسة، إلا أن هناك بعض الحدود التي ينبغي أخذها في الحسبان عند تفسير النتائج:

- الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على متغيرين فقط هما ضعف التخطيط وضعف التمويل كأسباب رئيسية للفشل، دون التطرق إلى عوامل أخرى مثل ضعف التسويق أو ضعف الكادر البشري.
- الحدود البشرية: اقتصرَت العينة على عدد محدد من رواد الأعمال في الرياض، مما قد لا يمثل جميع القطاعات أو الفئات.
- الحدود المكانية: ركزت الدراسة على مدينة الرياض فقط دون تعميم على باقي مناطق المملكة.

- الحدود الزمنية: تم جمع البيانات وتحليلها في عام 2025، مما يجعل النتائج مرتبطة بسياق زمني محدد قد يتغير مستقبلاً.

5.6 الدراسات المستقبلية

استنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، يقترح الباحث عددًا من الدراسات المستقبلية، ومنها:

1. توسيع نطاق الدراسة لتشمل مناطق ومدن أخرى في المملكة، مثل جدة والدمام والمدينة المنورة.
2. دراسة عوامل أخرى مؤثرة في فشل الشركات، مثل البيئة التنظيمية، التكنولوجيا، المنافسة، أو نقص الكفاءات.
3. تحليل أثر برامج الدعم الحكومية (مثل "منشآت" أو "كفالة") على تقليل نسب الفشل لدى المشاريع الجديدة.
4. إجراء دراسات مقارنة بين رواد الأعمال من الذكور والإناث لرصد الفروقات في مستوى التخطيط والتمويل.
5. تصميم أدوات تشخيص مبكر تساعد على كشف احتمالية فشل المشاريع في مراحلها الأولى، بناءً على بيانات كمية ونوعية.

قائمة المراجع

✓ المراجع العربية

1. الأحمدى، س. ع. (2021). تأثير العمالة غير النظامية على سوق العمل السعودي: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 38(2)، 78.55-.
2. الأنصاري، ع. م. (2019). دور الفساد الإداري والمالي في تعثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، 14(3)، 124.101-.
3. الجهني، ن. ف. (2022). تحليل بيئة ريادة الأعمال في مدينة الرياض في ظل رؤية المملكة 2030. مجلة التنمية والسياسات العامة، 9(1)، 60.33-.
4. الحربي، ف. ر. (2020). أثر ضعف التخطيط المالي على استدامة المشاريع الناشئة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 17(2)، 104.88-.
5. الخطيب، س. ج. (2021). مخاطر بيئة الأعمال في السعودية: قراءة في تحديات الحوكمة والشفافية. مجلة الإدارة الحكومية، 11(1)، 95.72-.
6. الزهراني، عبد الله. (2019). ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية: تحديات وحلول. الرياض: مكتبة الملك فهد.
7. الصالح، أ. أ. (2022). نموذج تنبؤي للنجاح أو الفشل في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. USRIJ.
8. العتيبي، محمد. (2021). دراسة تحليلية لأسباب تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. المجلة السعودية للإدارة، 33(2)، 67-45.
9. الغامدي، ن. س. (2016). أسباب فشل المشاريع الصغيرة: دراسة استكشافية في محافظة جدة. المجلة الدولية للمشروعات الصغيرة، 4(1)، 38.22-.
10. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (2023). تقرير واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. الرياض: منشآت.

11. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2022). نظام مكافحة التستر التجاري وآثاره على المؤسسات الصغيرة. الرياض.
12. منظمة الشفافية الدولية. (2020). نظرة عامة حول الفساد ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية. مركز المعرفة التابع للمنظمة.
13. السعدي، ر. (2017). السياسات النيوليبرالية والعمالة غير المنظمة في المنطقة العربية. WIEGO.
-

المراجع الأجنبية ✓

14. Alqahtani, F. M., & Hassan, R. (2021). Determinants of Start-up Failure in Emerging Markets: Evidence from Saudi Arabia. International Journal of Business Research, 24(4), 78-92.
15. Al-Shammari, H. (2020). Entrepreneurial Failures in Saudi Arabia: A Strategic Management Perspective. Journal of Small Business and Enterprise Development, 27(1), 112-130.
16. GEM Report. (2021). Global Entrepreneurship Monitor – Saudi Arabia Report. London: GEM Consortium.
17. Hameed, W., & Irfan, M. (2019). Investigation of startups' sustainability: Empirical evidence from Saudi Arabia.
18. Khan, F. (2024, March 8). Exploring lessons from startup failures in Saudi Arabia. LinkedIn.
19. Ministry of Investment - Saudi Arabia. (2022). Entrepreneurship Landscape Report. Retrieved from: <https://misa.gov.sa>

University of Brighton. (2019). Barriers to survival for small .20
start-up businesses in Saudi Arabia [Doctoral dissertation, University
of Brighton].

الملاحق

الملحق رقم (1): أداة الدراسة (الاستبانة)

السادة المشاركون الكرام،

تحية طيبة وبعد،

يجري الباحث دراسة بعنوان:

"أسباب فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية"

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي قد تؤدي إلى فشل هذه الشركات، مثل التمويل، الخبرة الإدارية، العمالة غير النظامية، البيئة التشريعية، وممارسات الفساد.

نرجو منكم التكرم بتعبئة هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية، حيث ستستخدم البيانات فقط لأغراض البحث العلمي، مع الالتزام التام بالسرية وعدم الكشف عن هوية المشاركين. مشاركتكم محل تقدير عالٍ، وستساهم في إنجاح هذه الدراسة. مع خالص الشكر والتقدير،،

أولاً: البيانات العامة (يرجى وضع ✓ أمام الإجابة المناسبة)

• النوع ☐ ذكر ☐ أنثى

• الفئة العمرية:

☐ أقل من 25 ☐ من 25 إلى 34 ☐ من 35 إلى 44 ☐ من 45 إلى 54 ☐ 55 فأكثر

• المؤهل العلمي:

☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

• المسمى الوظيفي:

☐ مؤسس شركة ناشئة ☐ مدير إداري ☐ موظف تنفيذي ☐ مستثمر فردي ☐ أخرى

(يرجى التحديد) _____ :

• عدد سنوات الخبرة في ريادة الأعمال:

☐ أقل من سنة 1-3 ☐ سنوات 4-6 ☐ سنوات ☐ أكثر من 6 سنوات

• نوع نشاط الشركة الناشئة:

☐ تقنية ☐ خدمية ☐ تجارية ☐ صناعية ☐ أخرى _____

ثانيًا: محاور الاستبيان

(تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي: لا أوافق بشدة – لا أوافق – محايد – أوافق – أوافق بشدة)

المحور الأول: التمويل

1. صعوبة الحصول على التمويل أثرت سلبًا على استمرارية المشروع.

2. لا توجد تسهيلات تمويلية كافية للشركات الناشئة.

3. تؤدي ندرة الاستثمار إلى تقليص فرص النجاح.

المحور الثاني: الخبرة الإدارية

4. نقص الخبرة في إدارة المشاريع ساهم في تعثر العمل.

5. تواجه الإدارة صعوبات في اتخاذ قرارات استراتيجية.

6. عدم وجود خطط واضحة أثر على استقرار المشروع.

المحور الثالث: العمالة غير النظامية

7. العمالة غير النظامية أثرت على جودة الأداء.

8. ضعف الرقابة على العمالة ساهم في حدوث مشاكل تنظيمية.

المحور الرابع: البيئة التشريعية

9. القوانين المنظمة للشركات الناشئة غير واضحة أو متغيرة باستمرار.

10. الإجراءات الحكومية تُعيق بدء أو توسعة المشاريع الجديدة.

المحور الخامس: الفساد والرشوة

11. انتشار ممارسات الفساد يُقلل من فرص المنافسة النزيهة.

12. الرشوة تؤثر على عدالة توزيع الموارد والدعم الحكومي.

جدول أدوات البحث:

الأداة	الوصف	الهدف من استخدامها	نوع البيانات	آلية التحليل
الاستبيان المغلق	استبيان إلكتروني مكون من فقرات مبنية وفق مقياس ليكرت الخماسي، موزعة على المحاور التالية: التمويل، الخبرة الإدارية، العمالة غير النظامية، البيئة التشريعية، الفساد والرشوة.	جمع البيانات الكمية حول أسباب فشل الشركات الناشئة من وجهة نظر أصحاب ومديري الشركات الناشئة في الرياض	بيانات كمية	التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، يشمل: المتوسطات، الانحراف المعياري، اختبار T، وتحليل الانحدار
التحقق من الصدق والثبات	التحقق من صدق المحتوى من خلال عرضه على محكمين متخصصين، واستخدام معامل كرونباخ ألفا لثبات المحاور	ضمان دقة الأداة وثباتها في القياس	بيانات كمية (ثبات وصدق)	تحليل الثبات الإحصائي، واستخدام معامل الاتساق الداخلي (Cronbach's Alpha)
الدراسة التجريبية (Pilot Study)	توزيع أولي للاستبيان على عينة صغيرة (10-15 فردًا)	اختبار وضوح فقرات الاستبيان وسهولة فهمها قبل التوزيع النهائي	ملاحظات وصفية ونتائج أولية	تحليل وصفي وتعديلات شكلية على الأداة